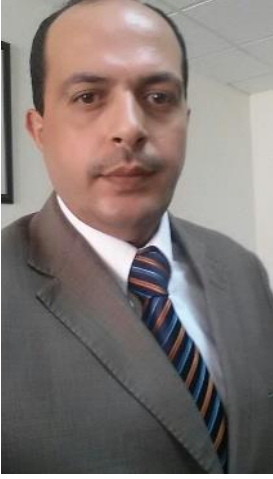


## الإكراميات والفساد الصغير

بقلم : مجدي الخلايلة



الإكراميات؛ أو بذرة الفساد الأولى؛ منها يبدأ الفساد الصغير؛ تربتها الخصبة النفوس الضعيفة؛ وثمرتها موظف أفسد نفسه بيده؛ فالإكرامية كمصطلح مرفوضه إستناداً لموروث شعبي مضمونه 'لا يكرم أحد علينا' ولكنها للأسف كسلوك مقبوله لدى ضعاف النفوس؛ وذات أثر عميق على متلقيها خاصة إن كانت من مانح أمين؛ ثقة؛ كتوم. وللقارئ تخيل نوع وجنس هذه الإكرامية؛ وببدء قبولها تزايد الرغبة بها؛ فتصبح بنظر متلقيها جزء من الخدمة؛ ويصبح

المتلقي باحث ماهر عن المعاملات التي تنتهي بها. وتولد لديه المهارات اللازمة لدفع متلقي الخدمة على التفكير بتقديمها.

وكلما إتسعت دائرة قابليها كلما زاد نفوذ مانحي الإكراميات؛ فهم أصحاب مصلحة إستراتيجية في زيادة حجم الموظفين المسقطين بها وإستمرارهم بالوظيفة. فالإكرامية لديهم تقدير لجهد؛ هدية؛ تكريم؛ جزء من جميل يصعب رده.

فيعيش الموظف أو الموظفة المتلقي لها أو الباحث عنها في حقل ألغام وظيفي؛ قلق؛ غير واثق من الأرضية التي يقف عليها. مما يدفعه لمزيد من الفساد المقنن النائم؛ ففي ظل حاجته المستمرة لتقاضي الراتب كساتر شرعي لإدامة تلقي الإكرامية سيتفاعل أكثر مع طلبات دافعي الإكراميات. فضعف شخصيته وخوفه من الفضيحة وحبه للمال هي السبب الرئيس لإنتشار هذه الظاهرة، فالشريحة المستهدفة من الموظفين والموظفات إن لم تستجب للمال إستجابات لغيره وهكذا؛؛ والخطورة الأكبر هي أن يتم توثيق هذه الإكراميات بحق الموظف بالصوت و/أو الصورة فيصبح فريسة سهلة لتمير أسطول من المعاملات مهما كان موقعه الوظيفي .

فما حقيقة هذه الإكرامية؛ إنها رشوة؛ شراء للذمم؛ بيع للضمير؛ مساس بالشرف الوظيفي؛ سلوك بمنتهى الخسة من طرفها؛ لا خير فيها بالمطلق؛ ومن يؤديها أو من يقبلها أو كان قد قبلها سابقاً عليه أن يتوقف فوراً. وليتذكر أنه قد أساء لتربيته ومعتقداته ووطنيته؛ وأن بشاشة مقدمي هذه الإكراميات ماهي إلا قناع زائف يخفي خلفه سلوك إجرامي قبيح يعاقب عليه القانون .

ولأن مقدمي الإكراميات ينفذون خطة إستراتيجية بكل معنى الكلمة هدفها زرع بذور الفساد وانتظار ثماره المدمرة 'على الوطن والمواطن والإدارة العامة الأردنية؛ فثمارها موظف ضعيف الإرادة سواء قصدوا ذلك أم لا' كان لأبد من مواجهة هذه الإستراتيجية بإستراتيجية وطنية لمكافحة وغيرها من السلوكيات الخطرة المهمة؛ والتي جسدها الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للسنوات 2017-2025. من خلال نبذ هذه الظاهرة ورفضها والتوعية بمخاطرها بالعديد من المشاريع الوطنية التي أخذت على عاتقها نبذ هذا السلوك ومحاصرته .

وليكن شعارنا 'إدارة تقدم الخدمة بكرامة' لا 'إكرامية' فهي لا تليق بنا؛ وشكرنا هورضا متلقي الخدمة؛ ومهما كانت أهمية وخطورة وقيمة الخدمة التي نقدمها؛ فيكفيننا فخراً أنها لا تقدم إلا من خلالنا؛ وعقيدتنا أن لا شكر على واجب؛ فلأبد من إجتثاث هذه الظاهرة بنبذها أخلاقياً قبل إجرائياً لما من شأن ذلك أن ينعكس خيراً على الإدارة العامة والمواطن الكريم؛ الذي لا زال ينظر إلى الإدارة العامة الأردنية بذات نظرة الإحترام والثقة والتقدير التي ورثها عن الأباء والأجداد؛ فالإدارة العامة الأردنية من حيث الأصل كانت ولا تزال وستبقى مثلاً يحتذى وقيمة من قيم المسيرة الوطنية العامرة بقصص النجاح وتتجه في طريقها الصحيح نحو الحفاظ على نمط عيش المواطن الكريم وتأمين مصالحة العليا التي تتيح له المجال واسعاً للعيش الكريم والإلتفات لمصالحة الخاصة.

بقلم مجدي الخلايلة

رئيس قسم الرصد بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد